

تفسير أبي السعود

البعض الباقي ولا على ثبوت نقيضه لا كليا ولا جزئيا فإن الاستثناء لا يدل على ذلك عبارة نعم يشير إلى مخالفة حكم ما بعده لما قبله إشارة إجمالية يكتفى بها في المقامات الخطابية لا في إثبات الأحكام الشرعية فإن ملاك الأمر في ذلك إنما هو الدليل وقد ورد عقبيه على طريقة البيان وقيل هو صفة لجنبنا على أن إلى بمعنى غير أي وإلجنبنا غير عابري سبيل ومن حمل الصلاة على مواضعها فسر العبور بالا جيتاز بها وجوز للجنب عبور المسجد وبه قال الشافعي رحمة الله وعندنا لا يجوز ذلك إلا أن يكون الماء أو الطريق فيه وقيل إن رجلا من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد وكان يصيبهم الجنابة ولا يجدون ممرا إلا في المسجد فرخص لهم ذلك .

حتى تغتسلوا غاية للنهي عن قربان الصلاة حالة الجنابة ولعل تقديم الاستثناء عليه للإيدان من أول الأمر بإن حكم النهي في هذه الصورة ليس على الإطلاق كما في صورة السكر تشويقا إلى البيان وروما لزيادة تقريره في الأذهان وفي الآية الكريمة إشارة إلى أن المصلى حقه أن يتحرز عما يلهيه ويشغل قلبه وأن يزكى نفسه عما يدنسها ولا يكتفى بأدنى مراتب التزكية عند إمكان أعاليها .

وإن كنتم مرضى شروء في تفصيل ما أجمل في الاستئناف وبيان ما هو في حكم المستثنى من الأعذار والاقتصار فيما قبل على استثناء السفر مع مشاركة الباقي له في حكم الترخيص للإشعار بأنه العذر الغالب المنبئ عن الضرورة التي عليها يدور أمر الرخصة كأنه قيل ولا جنبنا إلا مضطرين وإليه مرجع ما قيل من أنه جعل عابري سبيل كناية عن مطلق المعذورين والمراد بالمرض ما يمنع من استعمال الماء مطلقا سواء كان ذلك بتعذر الوصول التي إليه أو بتعذر استعماله .

أو على سفر عطف على مرضى أي أو كنتم على سفر ما طال أو قصر وإيراده صريحا مع سبق ذكره بطريق الاستثناء لبناء الحكم الشرعي عليه وبيان كلفيته فإن الاستثناء كما اشير إليه بمعزل من الدلالة على ثبوته فضلا عن الدلالة على كلفيته وتقديم المرض عليه للإيدان بأصالته واستقلاله بأحكام لا توجد في غيره كالاشتداد باستعمال الماء ونحوه .

أو جاء أحد منكم من الغائط هو المكان الغائر المظمن والمجئ منه كناية عن الحدث لأن المعتاد أن من يريده يذهب إليه ليؤاري شخصه عن عين الناس وإسناد المجئ منه الى واحد منهم من المخاطبين دونهم للتفادي عن التصريح بنسبتهم الى ما يستحيا منه أو يستهجن التصريح به وكذلك إثارة الكناية فيما عطف عليه من قوله D .

أو لمستم النساء على التصريح بالجماع ونظمهما في سلك سبى سقوط الطهارة والمصير الى التيمم مع كونهما سبى وجوبها ليس باعتبار انفسهما بل باعتبار قيدهما المستفاد من قوله تعالى .

فلم تجدوا ماء بل هو السبب في الحقيقة وإنما ذكرا تمهيدا له وتنبيها على أنه سبب للرخصة بعد انعقاد سبب الطهارة الصغرى والكبرى كأنه قيل أو لم تكونوا مرضى أو مسافرين بل كنتم فاقدين للماء بسبب من الاسباب مع تحقق ما يوجب استعماله وتخصيص ذكره بهذه الصورة مع أنه معتبر في صورة المرض والسفر أيضا لندرة وقوعه فيها واستغنائهما عن ذكره إما لان الجناية معتبرة فيهما قطعاً فيعلم من حكمها حكم الحدث الأصغر بدلالة النص لان تقدير النظم لا تقربوا الصلاة في حال الجناية إلا حال كونكم مسافرين فإن كنتم كذلك أو كنتم مرضى الخ وإما لما قيل من أن عموم إعواز الماء في حق المسافر غالب والعجز عن استعمال الماء القائم مقام عدمه في حق المريض مغل عن ذكره لفظاً وما قيل من أن هذا القيد راجع الى الكل وأن قيد وجوب التطهر المكنى عنه بالمجئ من الغائط والملامسة